

قوانين . هراسيم . قرارات ، الخ .

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢

يؤخذ مبلغ مليونين من الجنيهات من الاحتياطي العام للقروض التي تقدمها الحكومة الى بنك التسليف الزراعي

نحن هواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يؤخذ من مال الاحتياطي العام مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (مليونين من الجنيهات) ويخصص للقروض التي تقدمها الحكومة الى بنك التسليف الزراعي

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى القبة في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يولييه سنة ١٩٣٢)

هواد

بإمر حضرة صاحب الجلالة

لوزير المالية

لرئيس مجلس الوزراء

لسماعيل هدي

لوزير المالية

لسماعيل هدي

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢

عن تخفيض اجار الأيطان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن هواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لاتقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بايجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عن أيطان استؤجرت لزرع قطن على الوجه المعتاد ، في المطلة بأكثر من سبعة أعتار الايجار المذكور ، ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية

مادة ٢ - لايسرى هذا القانون على الايجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الايجارات التي يكون الايجار فيها محمدا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون اخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعتار الايجار المشار اليها في المادة السابقة مضافا اليها المصاريف والملحقات .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى القبة في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يولييه سنة ١٩٣٢)

هواد

بإمر حضرة صاحب الجلالة

لرئيس مجلس الوزراء

لسماعيل هدي

لوزير الحفانية (بالتبابة)

لهدفتاح هدي

اعلان

قد صدقت الجمعية التشريعية لحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ وفقا للسادة الثانية عشرة من القانون المدني المختلط على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ عن تخفيض اجار الأيطان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٢

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

نحن هواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية مصروفات دارالكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٢٨,٦٨٧ (ثمانية وعشرين ألفا وستمائة وسبعة وثمانين جنيها) وتقررت ميزانية ايراداتها بمبلغ ١٧,٨٣٠ (سبعة عشر ألفا وثمانمائة وثلاثين جنيها) وذلك حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٠,٨٥٧ (عشرة آلاف وثمانمائة وسبعة وخمسون جنيها) من احتياطي الحكومة .